

**Dr. Bader Hamed Almulla**

Member of National Assembly  
State of Kuwait



**د. بدر حامد الملا**

عضو مجلس الأمة  
دولة الكويت

**المحترم**

**السيد رئيس مجلس الأمة**

**تحية طيبة وبعد،،،**

أتقدم أنا الموقع أدناه بالإقتراح بقانون المرفق بتعديل القانون رقم (13) لسنة 2020 في شأن قوة الإطفاء العام، مشفوعا بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

**مع خالص التحية،،،**

**مقدم الاقتراح**

**د. بدر حامد الملا**

**عضو مجلس الأمة**

**د. بدر حامد الملا**  
عضو مجلس الأمة

يحال إلى لجنة الشؤون الداخلية والدفاع  
يوزع على الأعضاء

مع ١٧/١٠/٢٠٢٠

**Dr. Bader Hamed Almulla**

Member of National Assembly  
State of Kuwait



مجلس الأمة  
NATIONAL ASSEMBLY

**د. بدر حامد الملا**

عضو مجلس الأمة  
دولة الكويت

**اقتراح بقانون بتعديل القانون**

رقم (13) لسنة 2020

في شأن قوة الإطفاء العام

بعد الاطلاع على الدستور،،،

وعلى القانون رقم (13) لسنة 2020 في شأن قوة الإطفاء العام،  
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه،

**(مادة أولى)**

يستبدل بنص المادة (29) من القانون رقم (13) لسنة 2020 المشار إليه النص  
التالي:

" دون إخلال بأحكام القانون رقم (111) لسنة 2013 المشار إليه، تضع قوة  
الإطفاء شروط وقواعد الأمن والسلامة الخاص بالإطفاء في كافة الأنشطة  
والأعمال التجارية والمباني والمحلات والمنشآت والممتلكات العامة والخاصة  
والإستثمارية والتجارية والصناعية والمهنية والحرفية والسكن الجماعي وغير  
ذلك مما تحدده اللائحة التنفيذية، وإصدار التراخيص اللازمة لذلك.

**(مادة ثانية)**

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

**نائب أمير دولة الكويت**

**مشعل الأحمد الجابر الصباح**

**Dr. Bader Hamed Almulla**

Member of National Assembly  
State of Kuwait



**د. بدر حامد الملا**

عضو مجلس الأمة  
دولة الكويت

## المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون

بشأن تعديل القانون رقم (13) لسنة 2020

### في شأن قوة الإطفاء العام

صدر القانون رقم (13) لسنة 2020 في شأن قوة الإطفاء العام وتضمن في المادة (29) من هذا القانون تفويضا تشريعيا من المشرع لقوة الإطفاء بوضع شروط وقواعد الأمن والسلامة الخاصة بالإطفاء ، وقد تضمن النص الأصلي للمادة (29) نطاق تطبيق تلك القواعد في حدود شروط وقواعد الأمن والسلامة الخاص بالإطفاء في كافة الأنشطة والأعمال التجارية والمباني والمحلات والمنشآت والممتلكات العامة والخاصة والإستثمارية والتجارية والصناعية والمهنية والحرفية والسكن الجماعي وغير ذلك مما تحدده اللائحة التنفيذية ، وإصدار التراخيص اللازمة لذلك فيما عدا السكن الخاص .

وإذ كشف الواقع العملي أن السكن الخاص بحاجة إلى وضع تلك القواعد حماية لسكان مباني السكن الخاص وهو جميعا من المواطنين، لذا ارتأى المشروع النص على ذات النص الأصلي مع إزالة عبارة (فيما عدا السكن الخاص) لتشمل مباني السكن الخاص وذلك للحاجة إلى وضع قواعد لحماية أرواح السكان لتلك المباني.